PUBLIC

مجموعة الخزينة <
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد
20 يوليو 2025

تذبذب الأسواق وعدم وضوح رؤية الفيدرالي وتباين البيانات الاقتصادية تربك الأسواق

التعليق على أداء الاسواق

شهدت الأسواق العالمية هذا الأسبوع تقلبات متجددة، مدفوعة بحالة عدم اليقين بشأن قيادة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلى جانب مجموعة متباينة من المؤشرات الاقتصادية عبر الاقتصادات الرئيسية. ففي الولايات المتحدة، جاء رد فعل الأسواق حاداً على الضغوط السياسية المتجددة التي يتعرض لها رئيس الفيدرالي جيروم باول، إذ تراجع الدولار الأمريكي بأكثر من 1% خلال تداولات يوم الأربعاء، وارتفعت عائدات سندات الخزانة لأجل 10 سنوات بنحو 10 نقاط أساس لتصل إلى 4.49% قبل أن تنهي تداولات الأسبوع مغلقة عند 4.42%. وسجل مؤشر أسعار المستهلكين لشهر يونيو ارتفاعاً بنسبة 2.7% على أساس سنوي، كما ارتفع المؤشر الأساسي بنسبة 0.2% على أساس شهري، في حين استقرت أسعار المنتجين دون تغير يذكر. من جهة أخرى، تجاوزت مبيعات التجزئة التوقعات بعد ارتفاعها بنسبة 0.6% على أساس شهري، في حين انخفضت طلبات إعانة البطالة إلى 221 ألف طلب، والذي يعد أدنى المستويات المسجلة منذ أبريل. وفي كندا، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين لشهر يونيو إلى 1.9% على أساس سنوي، مع استقرار التضخم الأساسي عند 3.05%، بينما دعمت ضغوط الرسوم الجمركية قرار تثبيت سعر الفائدة في يوليو، وبلغ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدولار الكندي نحو 1.37. أما في أوروبا، فقد تم تأكيد معدل التضخم في منطقة اليورو عند 2.0% على أساس سنوي في يونيو، مع استقرار التضخم الأساسي عند 2.3%، فيما ارتفع فائض الحساب الجاري للمنطقة إلى 32 مليار يورو. وسجلت أسعار المنتجين في ألمانيا انخفاضاً بنسبة 1.3% على أساس سنوي، بينما ارتفع مؤشر الثقة الاقتصادية الصادر عن مؤسسة ZEW إلى 52.7. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي الأسبوع عند 1.1625. وبالانتقال إلى المملكة المتحدة، نلحظ ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين إلى 3.6% في يونيو، مع بقاء تضخم قطاع الخدمات عند 4.7% وارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 4.4%. في المقابل، سجلت بيانات سوق العمل تراجعاً، إذ بلغت نسبة البطالة 4.7% وانخفض عدد الوظائف بمقدار 41 ألف وظيفة. وارتفع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 0.57% ليصل إلى 1.3409. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نما الناتج المحلي الإجمالي الصيني في الربع الثاني من العام بنسبة 5.2% على أساس سنوي، فيما ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 6.8%، وتباطأت مبيعات التجزئة إلى 4.8%. وتراجع الين الياباني بنسبة 0.9% إلى 148.83 مقابل الدولار الأمريكي، في ظل المخاوف المالية التي سبقت انتخابات مجلس الشيوخ، في حين ارتفعت البطالة في أستراليا إلى 4.3%، مما عزز التوقعات باتجاه بنك الاحتياطي الأسترالي إلى خفض أسعار الفائدة. وعلى صعيد أسواق الأسهم، ارتفعت المؤشرات العالمية، إذ دفعت الأرباح الإيجابية مؤشر ستاندرد أند بورز 500 ومؤشر ناسداك إلى مستويات قياسية بلغت 6,297.36 و20,895.66 نقطة، على التوالي. وصعد منحنى عائدات السندات الأمريكية، مع تجاوز العائد على سندات الخزانة لأجل 30 عاماً مستوى 5% قبل أن ينهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند 4.99%. واستقرت العقود الآجلة لمزيج خام برنت لشهر سبتمبر بالقرب من 69 دولار أمريكي للبرميل، بدعم من البيانات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية. واختتمت العقود الفورية للذهب تعاملات الأسبوع دون تغير يذكر عند 3,349.94 دولار للأونصة.

الولايات المتحدة وكندا

تذبذب أداء الدولار وسندات الخزانة وسط ضغوط ترامب على باول وتخفيف لهجته لاحقاً

شهدت الأسواق المالية تحركات حادة بعدما صعد الرئيس دونالد ترامب من ضغوطه على رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، مشيراً إلى أن إقالته "أمر غير مرجح"، لكنه "ليس مستبعد". وجاءت هذه التصريحات في أعقاب تقارير تفيد بأن ترامب ناقش مسألة إقالة باول مع مشرعين جمهوريين، وانتقد إدارته لعملية تجديد مبنى الفيدرالي بتكلفة قدرها 2.5 مليار دولار. وتفاعلت الأسواق سريعاً، إذ تراجع مؤشر الدولار الأمريكي بأكثر من 1% خلال اليوم، فيما ارتفعت عائدات سندات الخزانة لأجل 10 سنوات بنحو 10 نقاط أساس قبل أن تتراجع مع تلطيف ترامب للهجته. وأعادت هذه التطورات إحياء المخاوف بشأن استقلالية الفيدرالي، مضيفة المزيد من التقلبات إلى توقعات السياسة النقدية. وتنتهي ولاية باول في مايو 2026، فيما تشير التقارير إلى أن مشاورات الخلافة بدأت بالفعل. وفي وقت لاحق من الأسبوع، أشار العضو المحافظ كريستوفر والر إلى أن خفض أسعار الفائدة قد يكون مناسباً في القريب العاجل، في ضوء مؤشرات على ضعف سوق العمل. في المقابل، تقوم أسواق المبادلة حالياً بتسعير احتمال خفض سعر الفائدة 1.82 مرة قبل نهاية العام 2025. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 98.482.

ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي بنسبة 0.3% على أساس شهري، والمؤشر الأساسي يرتفع بنسبة 0.2%، واستقرار قراءة أسعار المنتجين

ارتفعت أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بنسبة 0.3% على أساس شهري في يونيو، في حين ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 0.2%، بمعدل أقل من توقعات الإجماع التي رجحت تسجيله 0.3% للشهر الخامس على التوالي. وعلى أساس سنوي، ارتفع المؤشرين الكلي والأساسي بنسبة 2.7% و2.9%، على التوالي. كما تحسنت التوقعات الأولية للتضخم الصادرة عن جامعة ميتشجان إلى 4.4% نقطة مقابل 5.0% نقطة الشهر السابق. وبرزت إشارات تضخم مرتبطة بالرسوم الجمركية في فئات السلع الأساسية، إذ سجلت أسعار الألعاب والأجهزة والمفروشات أكبر زيادات شهرية منذ عدة سنوات. في المقابل، انخفضت أسعار السيارات وساهم تراجع أسعار الفنادق في تباطؤ تضخم أسعار فئة المأوى. وعلى صعيد منفصل، ظل مؤشر أسعار المنتجين مستقراً على أساس شهري، دون تغيير في مكوناته الأساسية. وارتفعت أسعار السلع باستثناء الغذاء والطاقة بنسبة 0.3%، بينما تراجعت أسعار الخدمات بنسبة 0.1%، مدفوعة بانخفاض خدمات الإقامة بنسبة 4.1%.

انخفاض طلبات الحصول على إعانات البطالة في الولايات المتحدة إلى 221 ألف طلب، وارتفاع مبيعات التجزئة بنسبة 0.6% في يونيو

تراجعت طلبات إعانة البطالة الأولية في الولايات المتحدة بمقدار 7 آلاف طلب لتصل إلى 221 ألف طلب خلال الأسبوع المنتهي في 12 يوليو، مسجلة بذلك خامس انخفاض أسبوعي على التوالي ولتصل بذلك إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ منتصف أبريل. كما انخفض المتوسط المتحرك لأربعة أسابيع إلى 229.5 ألف طلب، والذي يعد الأدنى منذ أوائل مايو، مما يعكس استمرار مرونة سوق العمل على الرغم من تباطؤ وتيرة التوظيف. في المقابل،

ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.6% على أساس شهري في يونيو، متجاوزة التوقعات، بينما سجلت المبيعات باستثناء السيارات نمواً بنسبة 0.5% بدعم من مكاسب شملت معظم الفئات. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت بيانات بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك ان المؤشر التصنيعي لنيويورك ارتفع بمقدار 21.5 نقطة ليسجل 5.5 نقطة في يوليو، في مؤشر على تحسن النشاط الصناعي للمرة الأولى منذ خمسة أشهر، بدعم من النمو القوي للطلبات الجديدة والشحنات.

ارتفاع التضخم في كندا إلى 1.9% في يونيو، والتضخم الأساسي يصل إلى 3.05% في المتوسط، وضغوط الرسوم الجمركية تدعم تثبيت الفائدة في اجتماع يوليو

تسارعت وتيرة التضخم في كندا خلال شهر يونيو، إذ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 1.9% على أساس سنوي، مقابل 1.7% في مايو، بينما ارتفع التضخم الشهري بنسبة 0.1%. وسجل متوسط مؤشرات التضخم الأساسية، وهو المعيار المفضل لبنك كندا، ارتفاعاً هامشياً إلى 3.05%، في حين بلغ المتوسط السنوي المتحرك لثلاثة أشهر 3.39% مقابل 3.01% في مايو. كما زادت نسبة مكونات مؤشر الأسعار التي تجاوزت مستوى 3% من 37.3% إلى 39.1%. وفي ظل هذه البيانات، إلى جانب تقرير الوظائف القوي لشهر يونيو وارتفاع تضخم السلع المعمرة، رفعت الأسواق امكانية تثبيت سعر الفائدة عند 2.75% في اجتماع بنك كندا المرتقب في 30 يوليو إلى 92.5%. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3726.

أوروبا والمملكة المتحدة

استقرار معدل التضخم في منطقة اليورو عند 2.0%، وارتفاع الحساب الجاري إلى 32 مليار يورو، ومؤشر أسعار المنتجين يتراجع بنسبة 1.3% على أساس سنوي

كشفت البيانات الاقتصادية لمنطقة اليورو في يونيو عن استقرار معدل التضخم عند 2.0% على أساس سنوي، بما يتسق مع المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي وتوقعات السوق، في حين ظل معدل التضخم الأساسي عند 2.3%. وعلى أساس شهري، ارتفع المؤشر الكلي بنسبة 0.3%. في المقابل، ارتفع فائض الحساب الجاري للمنطقة إلى 32.3 مليار يورو في مايو، مقابل 18.6 مليار يورو في الشهر السابق، بدعم من التحسن الملحوظ في الميزان التجاري للسلع والخدمات. وفي ألمانيا، تراجعت أسعار المنتجين بنسبة 1.3% على أساس سنوي في يونيو، مما يعكس استمرار ضغوط الانكماش على تكاليف الإنتاج. في حين أظهر مؤشر ZEW لثقة الاقتصاد الألماني تحسناً لافتاً، مرتفعاً إلى 52.7 في يوليو (مقابل توقعات بنحو 47)، كما ارتفع مكون "الظروف الحالية" إلى -59.5 (مقابل -72.0)، مما يشير إلى تحسن نسبي في توقعات الخبراء الماليين. وتقوم الأسواق حالياً بتسعير خفض البنك المركزي الأوروبي لسعر الفائدة بنحو 23.9 نقطة أساس بنهاية العام، في ظل استمرار ارتفاع معدل التضخم الأساسي وتوجيهات السياسة النقدية الحذرة. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1625.

ارتفاع التضخم في بريطانيا إلى 3.6% في يونيو، وتضخم الغذاء يرتفع إلى 4.4% واستقرار تضخم الخدمات عند مستوى 4.7%

سجل مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة ارتفاعاً غير متوقع ليصل إلى 3.6% على أساس سنوي في يونيو، مقابل 3.4% في مايو، متجاوزاً توقعات بنك إنجلترا التي رجحت بقاء المعدل دون تغيير. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة تضخم أسعار المواد الغذائية إلى 4.4%، وهو أعلى مستوى يتم تسجيله منذ فبراير 2024، في حين ظل تضخم قطاع الخدمات مرتفعاً عند 4.7%. وتعزى هذه القفزة في الأسعار جزئياً إلى تطبيق ضريبة الرواتب وزيادة الحد الأدنى للأجور في أبريل، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف العمالة، حيث بدأت الشركات بتمرير هذه التكاليف إلى المستهلكين، خصوصاً في قطاعات التجزئة والضيافة والملابس. ونتيجة لذلك، قلصت الأسواق تسعيرها لخفض أسعار الفائدة إلى 48.5 نقطة أساس بنهاية العام، بعد أن كانت تقدر بنحو 53 نقطة أساس سابقاً، في حين ارتفعت عائدات السندات الحكومية البريطانية لأجل 10 سنوات بنحو 5 نقاط أساس ليصل إلى 4.67%. وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3409.

ارتفاع البطالة في المملكة المتحدة إلى 4.7% وتراجع الوظائف بمقدار 41 ألف فرصة عمل في يوليو في ظل تباطؤ سوق العمل

سجل معدل البطالة في المملكة المتحدة ارتفاعاً إلى 4.7% في الأشهر الثلاثة المنتهية في مايو، والذي يعد أعلى المستويات المسجلة منذ أربعة أعوام، مقابل 4.6% في الفترة السابقة، وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء الوطني. كما انخفضت الوظائف بمقدار 41 ألف وظيفة في يونيو، متجاوزة التوقعات بانخفاضها بمقدار 35 ألف وظيفة، وذلك على الرغم من مراجعة بيانات مايو وتعديل معدل التراجع ليصل إلى 25 ألف فقط مقارنة بتراجع قدره 109 آلاف وظيفة. وتباطأ نمو الأجور، باستثناء المكافآت، إلى 5.0% على أساس سنوي، مسجلاً قراءة أعلى بقليل من التوقعات، في حين تراجعت الوظائف الشاغرة بمقدار 56 ألف وظيفة إلى 727 ألف، لتصل بذلك إلى أدنى المستويات المسجلة منذ ما قبل الجائحة. وارتفعت الأجور الحقيقية بنسبة 1.8%، في أبطأ وتيرة نمو منذ نوفمبر 2023. وتدعم هذه المؤشرات توجهات السوق نحو مواصلة بنك إنجلترا خفض أسعار الفائدة.

آسيا والمحيط الهادئ

نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 5.2%، والإنتاج الصناعي بنسبة 6.8%، وتراجع مبيعات التجزئة إلى 4.8%، وزيادة الإقراض إلى 2.24 تريليون يوان

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 5.2% على أساس سنوي خلال الفترة من أبريل إلى يونيو 2025، متراجعاً من 5.4% في الربع الأول من العام، إلا أنه تجاوز توقعات السوق البالغة 5.1%. وسجل الإنتاج الصناعي في يونيو نمواً قوياً بنسبة 6.8% مدفوعاً بارتفاع قطاع التصنيع بنسبة 7.4%، ما يعكس مرونة الزخم في جانب العرض. في المقابل، تباطأ وتيرة نمو مبيعات التجزئة إلى 4.8% على أساس سنوي، مما يعكس ضعف الطلب الاستهلاكي على الرغم من استمرار الحوافز الاستهلاكية. وتسارع الإقراض في يونيو، إذ منحت البنوك الصينية قروضاً جديدة بقيمة 2.24 تريليون يوان (312 مليار دولار)، وهو أكثر من ثلاثة أضعاف الإجمالي المسجل لشهر مايو، ما ساهم في رفع معدل نمو التمويل الاجتماعي إلى 8.9%، ليصل بذلك إلى أعلى مستوياته منذ 16 شهراً. وعلى الرغم من الدعم الذي تلاقاه الاقتصاد من الشحنات الخارجية والإقراض القائم على السياسات النقدية، إلا أن التحديات ما تزال قائمة مع استمرار ضعف ثقة المستهلك وتصاعد الضغوط الانكماشية، مما يلقي بظلاله على توقعات الطلب المحلي. وأنهى اليوان الصيني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 7.1746.

PUBLIC

ارتفاع معدل البطالة في أستراليا إلى 4.3%، وصولاً إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ نوفمبر 2021، بما يعزز التوقعات بخفض وشيك في أسعار الفائدة

ارتفع معدل البطالة في أستراليا إلى 4.3% في يونيو، لتصل بذلك إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ أربعة أعوام، ومتجاوزاً التوقعات البالغة 4.1%، ما يعكس استمرار ضعف سوق العمل. وتباطأت وتيرة نمو التوظيف إلى 2,000 وظيفة فقط، على خلفية تباطؤ وتيرة وظائف الدوام الجزئي مقابل توقعات بتسجيل نمواً بمقدار 20 ألف وظيفة. كما انخفض التوظيف بدوام كامل بمقدار 38,200 وظيفة وارتفع الدوام الجزئي بمقدار 40,200 وظيفة. وارتفع معدل المشاركة إلى 67.1%، وبلغ معدل نقص فرص العمل 6%، فيما وصلت نسبة نقص استخدام العمالة إلى 10.3%. ويأتي هذا التباطؤ في ظل استمرار حالة عدم اليقين العالمي، ما يعزز التوقعات بأن بنك الاحتياطي الأسترالي قد يتجه إلى خفض أسعار الفائدة في أغسطس، عقب توقفه المفاجئ مؤخراً عند 3.85%. كما تباطأ وتيرة نمو التوظيف على أساس سنوي إلى 2.0%، مقارنة بمتوسط بلغ 3.4% بين عامي 2022 و2024. وأنهى الدولار الاسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.6507.

استقرار التضخم الأساسي في اليابان فوق مستوى 3% قبيل الانتخابات، وترقب لتحركات بنك اليابان

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي في اليابان (باستثناء الأغذية الطازجة) بنسبة 3.3% على أساس سنوي في يونيو، متراجعاً من 3.7% في مايو، لكنه ما يزال أعلى بكثير من المستوى المستهدف لبنك اليابان والبالغ 2%. في المقابل، تسارعت وتيرة المؤشر الاساسي (الذي يستبعد تكاليف الأغذية الطازجة والطاقة) إلى 3.4%، مسجلاً أعلى مستوياته منذ يناير 2024، مع استمرار ضغوط الأسعار في فئات الأغذية والخدمات، إذ ارتفعت أسعار الخدمات بنسبة 1.5% على أساس سنوي. واستمر ارتفاع التضخم وسط تصاعد الضغوط السياسية قبل انتخابات مجلس الشيوخ المقررة في 20 يوليو، حيث يواجه الائتلاف الحاكم بقيادة رئيس الوزراء شيجيرو إيشيبا احتمال خسارة الأغلبية. ومن المتوقع أن يبقي بنك اليابان على أسعار الفائدة دون تغيير خلال اجتماعه في 31 يوليو، لكنه قد يرفع توقعاته للتضخم استجابة لقوة الأسعار المستمرة. في الأثناء، ارتفع منحنى عائد السندات الحكومية اليابانية، في إشارة إلى تفاقم حالة عدم اليقين قبيل موعد الانتخابات. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 148.83.

الكويت

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30550.

أسعار العملات 20 - يوليو - 2025

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1689	1.1557	1.1721	1.1625	1.1450	1.1700	1.1698
GBP	1.3493	1.3365	1.3504	1.3409	1.3200	1.3520	1.3426
JPY	147.43	146.86	149.19	148.83	147.75	150.00	147.30
CHF	0.7966	0.7948	0.8064	0.8018	0.7925	0.8200	0.7922

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK. While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com